

مؤشر مدركات الفساد

المنهجية وأهم نتائج سنة 2024

مؤشر مدركات الفساد

مؤشر مدركات الفساد (CPI) هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International - TI)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في برلين - ألمانيا. ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مستوى تصور الفساد في القطاع العام للدول بناءً على تقييمات الخبراء ورجال الأعمال.

يكتسب هذا المؤشر أهمية بالغة لعدة أسباب، أبرزها:

- تأثيره على سمعة الدول لدى المستثمرين، والزائرين، والمواطنين.
- فائدته في تشخيص مواطن التحسين التي تحتاجها الدولة لمكافحة الفساد.
- استخدامه كأحد المدخلات الرئيسية في رسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- دوره في رصد تحسن أداء الدول وتقييم فعاليتها في تعزيز النزاهة والشفافية.

مصادر البيانات

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على 13 مصدرًا من البيانات، تعكس تقييمات الخبراء والمسؤولين التنفيذيين حول سلوكيات الفساد في القطاع العام. تشمل هذه المصادر بيانات عن الرشوة، واختلاس الأموال العمومية، واستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية، والمحاباة والبيروقراطية الزائدة، والاستحواذ غير المشروع على أصول الدولة. كما تتناول المصادر تقييم آليات النزاهة في البلدان، مثل قدرة الحكومة على تعزيز الشفافية، وفعالية الأحكام القضائية بحق المسؤولين الفاسدين، ومدى عبء الإجراءات البيروقراطية. وهذه المصادر تتعلق بهم:

- تقييمات الحكامة - البنك الإفريقي للتنمية.
- مؤشرات الحكامة المستدامة - مؤسسة برتلسمان.
- مؤشر التحول - مؤسسة برتلسمان.
- تصنيفات مخاطر الدول - وحدة الذكاء الاقتصادية.
- تقرير الأمم التي تمر بمرحلة انتقالية - فريدوم هاوس.
- تصنيفات مخاطر الدول - جلوبال إنسايت.
- التقرير السنوي حول التنافسية.
- تحليل الدول الآسيوية - استشارات المخاطر السياسية والاقتصادية.
- الدليل العالمي لمخاطر الدول - خدمات المخاطر السياسية.
- التحقيق حول الفساد في البلدان المصدرة - منظمة الشفافية الدولية.
- تقييم الأداء السياسي والمؤسسي للدول - البنك الدولي.
- استطلاع رأي لكبار المسؤولين التنفيذيين - المنتدى الاقتصادي العالمي.
- مؤشر سيادة القانون - مشروع العدالة العالمية.

معايير اختيار المصادر

يجب أن تستوفي المصادر المعايير المتعلقة بوثوقية المنهجية والسمعة المؤسسية للمصدر؛ وتوحيد مفاهيم الفساد المحددة في المؤشر؛ وبتفاصيل كمية تسمح بتمييز مستويات الفساد بين الدول؛ وبقابلية المقارنة بين عدد واسع من الدول؛ بالإضافة إلى توفر بيانات متعددة السنوات.

خطوات حساب المؤشر

1. توحيد البيانات

- تحويل جميع البيانات إلى مقياس موحد من 0 إلى 100، حيث: 0 تمثل أعلى مستوى للفساد و100 تمثل أدنى مستوى للفساد.
- قلب اتجاه بعض مقاييس المصادر لجعلها في نفس اتجاه مقياس مؤشر مدركات الفساد.

2. حساب الدرجات

- يشترط توفر 3 مصادر على الأقل لاحتساب درجة البلد.
- احتساب متوسط بسيط لجميع الدرجات المتاحة لكل بلد.

3. حساب هامش الثقة

- استخلاص هامش الخطأ وحسابات الحدود الدنيا والعليا (هامش الثقة 90%) ليعكس التباين في بيانات المصادر.
- تحديد ما إذا كانت التغيرات في الدرجات ذات دلالة إحصائية.

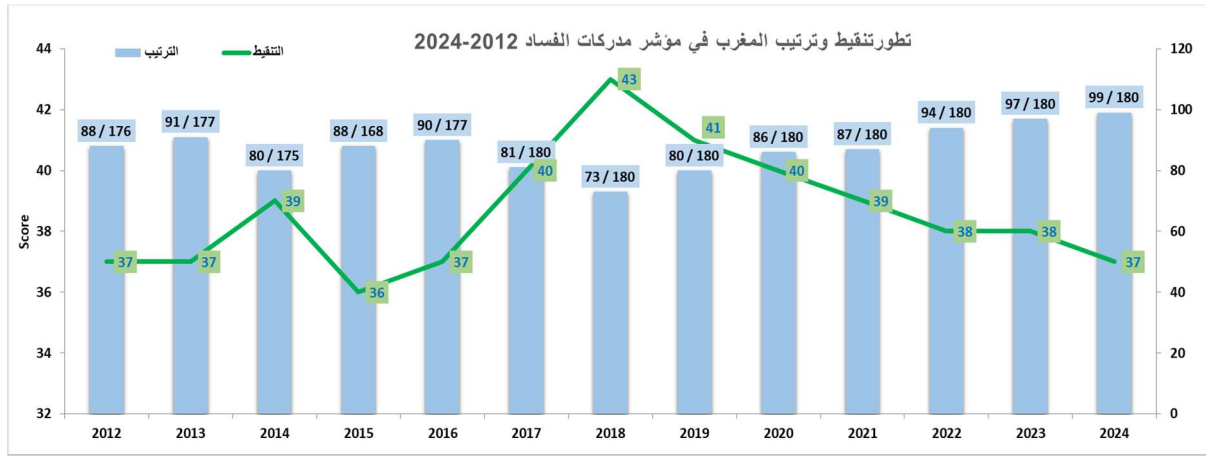
نواقص المؤشر

يرتكز مؤشر مدركات الفساد في بلورته على تجميع البيانات من مختلف المسوحات والدراسات حول الفساد في مؤشر واحد ويغطي غالبية دول العالم. وذلك في ظل غياب أي مؤشر آخر يمكن من قياس هذه الظاهرة بشكل فعال، فقد أصبح هذا المؤشر بمثابة المؤشر العالمي الرئيسي المعتمد لقياس مستوى ملامسة الفساد في القطاع العام، بالرغم ما يعتره من نواقص تتجلى فيما يلي:

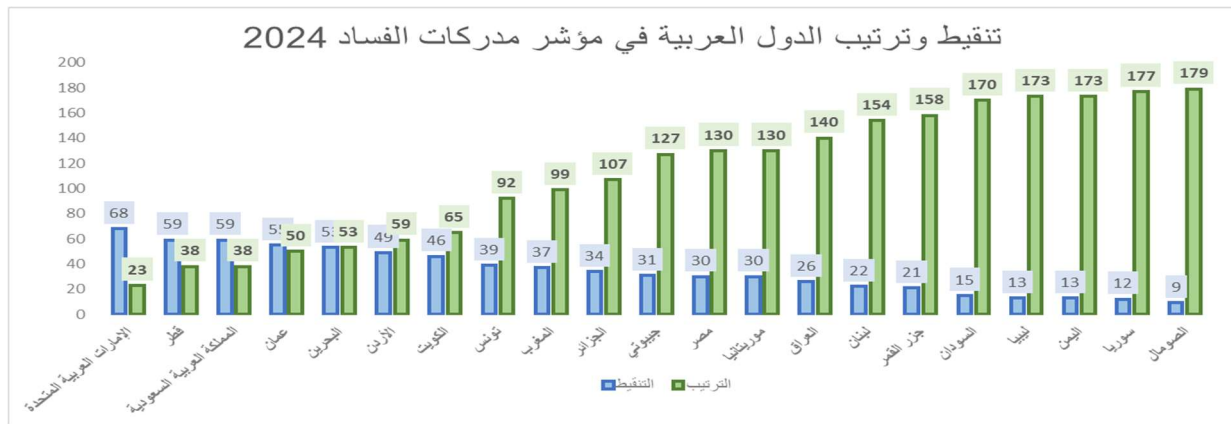
- لا يتمتع المؤشر بالشفافية المطلوبة لمعرفة كيفية حساب المؤشرات الفرعية المكونة له، فبعض الجهات التي تصدر تلك المؤشرات لا تكشف عن بياناتها ومنهجياتها، والبعض الآخر يشترط شراء البيانات أو التعاقد الاستشاري معه؛
- اعتماد هذا المؤشر بشكل أساسي على الإدراك (الانطباع) يجعله يتسم بالذاتية المحتملة، لاسيما بالنسبة للبعض في ارتباطه بعامل ثقافي محدد؛
- لا يسمح المؤشر معرفة مواطن الخلل في أداء الدولة من أجل إصلاحها، كما هو الشأن في معظم المؤشرات الدولية؛
- البيانات التي تستند إليها المؤشرات الفرعية هي لإحصائيات أو لأحداث وقعت في عامين ماضيين أو ثلاثة من تاريخ إصدار المؤشر، ما يجعل مؤشر مدركات الفساد متأخرا في ملاحظة أي مبادرات إصلاحية يتم اتخاذها إلا بعد عامين أو أكثر في المستقبل؛
- مؤشر التصنيف الدولي لا يتناول بعض جوانب الفساد وخاصة ما يتعلق منها بتصورات المواطنين أو تجاربهم حول الفساد، أو الفساد في القطاع الخاص، أو التدفقات المالية غير المشروعة أو حتى غسيل الأموال؛
- وبالنسبة للشق المتعلق بمصدر المعطيات، فإن غالبية المصادر التي تُستمد منها البيانات هي مصادر أمريكية - أو من مجموعات تفكر أو شركات دولية، حيث يتم التشكيك في السمتين الرئيسيتين للاستقلالية والتخصص في تحليل الحكامة ومناخ الأعمال. في هذا الإطار، سوف يستفيد المؤشر من تنوع مصادره حول العالم، والتركيز على البيانات من المنظمات الدولية العمومية، وترجيح الاعتماد على الدراسات الأكاديمية.

النتائج الرئيسية لمؤشر إدراك الفساد 2025

يكشف تحليل تطور مؤشر مدركات الفساد في المغرب عن ركود شبه تام على المدى الطويل، بالرغم من تسجيل بعض التغيرات سواء في الاتجاه الإيجابي أو السلبي، والتي تظل ثانوية بالمقارنة مع التطور العام للمؤشر. ولا يزال التنقيط الذي حصل عليه المغرب برسم سنة 2024 عند نفس المستوى الذي كان عليه برسم سنة 2012، أي 37 نقطة من أصل 100 نقطة، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 43 نقطة.



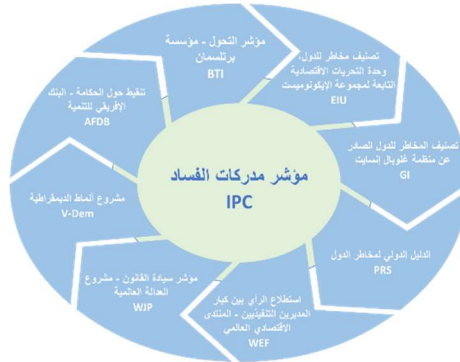
على المستوى الإقليمي، يصنف ترتيب المغرب في خانة الدول التي حققت مستوى أقل بقليل من متوسط الدول العربية والذي بلغ 38 نقطة، ويحتل بذلك المركز الثامن بعيدا عن أداء بعض دول المنطقة التي حققت نتائج مهمة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.



وعلى المستوى الإفريقي يحتل المغرب المرتبة 20 من بين 54 دولة إفريقية. وقد تراجع بثلاث مراتب مقارنة بسنة 2023، حيث تقدمت ثلاث دول في التصنيف: زامبيا، غامبيا، وإثيوبيا. يبلغ متوسط درجة إفريقيا 100/32.

تطور وضعية المغرب حسب مصادر البيانات المكونة لمؤشر الإدراك

يكشف التحليل المعمق للبيانات التفصيلية الواردة في مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على 13 مصدراً، من بينها سبعة مصادر تغطي وضعية المغرب، مع إضافة مصدر ثامن في عام 2024، عن أبرز نقاط القوة والضعف في نظام الحوكمة بالمملكة. تشمل هذه المصادر بيانات حول الحوكمة، العدالة، الديمقراطية، المخاطر التي تواجهها الدولة، استطلاعات الرأي، ومؤشرات التنافسية، مما يوفر رؤية شاملة عن أداء المغرب في مكافحة الفساد.



مصادر حساب درجة المغرب في مؤشر مدركات الفساد 2024

ويظهر تحليل مؤشر مدركات الفساد، وفقاً للمصادر السبعة الخاصة بالمغرب، أن أربعة من هذه المصادر كان لها تأثير سلبي على نتيجة وترتيب البلاد في عام 2024. ويتعلق الأمر بالدليل الدولي للمخاطر بحسب البلدان (PRS)، الذي سجل انخفاضاً بمقدار 6 نقاط مقارنة بعام 2023، ومؤشر مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) الذي تراجع بـ 4 نقاط، ومؤشر تصنيف المخاطر للدول الصادر عن Global Insight الذي فقد 3 نقاط، بالإضافة إلى تقييم وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) الذي انخفض بمقدار نقطتين. كما هو مبين في الجدول أسفله:

الدرجة حسب المصدر	درجة المصدر 2022	درجة المصدر 2023	درجة المصدر 2024	2024/2023
مؤشر التحول (BTI)	29	29	30	+1
مؤشر التحول - مؤسسة برتلسمان • بالنسبة للسؤال حول ملاحقة التجاوزات التي يرتكبها موظفو الدولة، فإن المغرب يندرج في فئة "المسؤولون الذين ينتهكون القانون ويعرضون أنفسهم للفساد لا تتم متابعتهم بشكل كافٍ، ولكنهم يجذبون في بعض الأحيان صورة سيئة". • بالنسبة للسؤال المتعلق بسياسة مكافحة الفساد، فإن المغرب يتواجد بين التصنيفين التاليين "عدم قدرة الحكومة على احتواء الفساد وعدم وجود آلية للنزاهة" و"الحكومة جزئياً غير راغبة وغير قادرة على احتواء الفساد في حين أن آليات النزاهة القليلة المطبقة في الغالب غير فعالة".				
الدليل الدولي لمخاطر الدول- (PRS)	50	48	42	-6
الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية الانخفاض المسجل سنة 2024 أثر سلباً على تنقيط هذا المصدر في حساب تنقيط المغرب على مؤشر إدراك الفساد ورغم أن الانخفاض شمل فقط الأشهر الثلاثة الأخيرة (يونيو ويوليو وأغسطس)، إلا أن تأثيره كان واضحاً على تنقيط الدليل الدولي لمخاطر الدول الذي انخفض من 48 إلى 42 مسجلاً تراجعاً بـ 6 نقاط (-6).				
المنتدى الاقتصادي العالمي- (WEF)	43	45	45	0
استطلاع الرأي بين كبار المديرين التنفيذيين - المنتدى الاقتصادي العالمي ظل تنقيط المغرب في هذا المصدر مستقراً مقارنة بسنة 2023				
مؤشر سيادة القانون (WJP)	36	36	36	0
مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون انخفاض درجة مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية (WJP) بـ 0.005 نقطة مقارنة بالعام السابق. وفي التصنيف العالمي، حافظ المغرب على المركز 92 من أصل 142. لكن لم يكن لهذا التراجع أي تأثير على تنقيط المصدر المستعمل في حساب تنقيط المغرب في مؤشر إدراك الفساد.				
تصنيف المخاطر للدول - (EIU)	37	37	35	-2
تصنيف المخاطر للدول - وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست انخفاض درجة مؤشر تصنيف المخاطر للدول الصادر وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست في هذا المصدر بنقطتين حيث انتقلت من 37 إلى 35 سنة 2024. هذا الانخفاض المسجل أثر سلباً على تنقيط هذا المصدر المستعمل في حساب تنقيط المغرب في مؤشر إدراك الفساد.				
تصنيف المخاطر للدول - (GI)	35	35	32	-3
تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت (Global Insight) انخفاض درجة مؤشر تصنيف المخاطر للدول الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت بثلاث درجات حيث انتقل من النقطة 35 إلى النقطة 32 سنة 2024. الانخفاض المسجل أثر سلباً على تنقيط هذا المصدر في حساب تنقيط المغرب في مؤشر إدراك الفساد.				
مشروع أنماط الديمقراطية - (V-DEM)	47	36	32	-4
مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem) سجل المغرب انخفاضاً بمقدار 0.017 نقطة في مؤشر الفساد السياسي، مما أثر على درجة هذا المصدر المحتسبة في التنقيط العام للمغرب في مؤشر إدراك الفساد حيث سجل تدهوراً بأربع نقاط منتقلاً من 32 سنة 2023 إلى 36 سنة 2024.				